

أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية

The impact of devaluation of currency on the Algerian trade balance: An analytical and empirical study

زدون جمال^{1*}، علي دحمان مْجْد²، بن ديمة نسرين³

¹المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت (الجزائر).

²المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت (الجزائر).

³جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان (الجزائر).

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية الى دراسة و تحليل أثر تطورات تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة الممتدة 1980-2015، حيث لم تتوافق تطورات تخفيض العملة على الميزان التجاري سواء من جانب الصادرات أو الحد من الواردات نظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري الريعي، كما حاولنا بناء نموذج قياسي لتوضيح العلاقة واتجاهها خلال المدى الطويل و القصير باستخدام نموذج التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ، وأظهرت نتائج اختبار السببية وجود علاقة في اتجاه واحد من الميزان التجاري الى سعر الصرف، كما أظهرت نتائج التقدير الى معنوية التأثير الإيجابي في المدى الطويل وعدم وجود علاقة في المدى القصير.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، تخفيض العملة، الميزان التجاري، التكامل المشترك.

تصنيف JEL : F10 ؛ C32

Abstract: This paper aims to study and analyze the impact of the devaluation in currency developments on the trade balance in Algeria during the period 1980-2015, where the developments in the devaluation of the currency had no effect on the balance of trade, either by exports or by reducing imports due to the specificity of the Algerian rentier economy. In our empirical study we constructed an empirical model to illustrate the relationship and its direction over both short and long term using co-integration model and the error correction model. Hence, the results shows a one way relationship from trade balance to exchange rates in addition to a significant positive effect in the long term and the absence of a relationship in the short term.

Key words: exchange rate, currency devaluation, trade balance, co-integration.

Jel Classification Codes : F10 ; C32

I- تمهيد :

تجاهلت السلطات الاقتصادية خلال السنوات ما قبل التسعينات دور سعر الصرف كأداة للتنظيم الاقتصادي والمالي ، حيث عرف الدينار الجزائري بعض التغيرات منذ 1973 عندما انهار النظام الدولي القائم على ثبات العملة المسعرة بالنسبة للدولار الأمريكي و الذهب و استبدل بنظام يمنح الدول حرية الاختيار لكل بلد عضو في صندوق النقد الدولي، حيث أدى نظام تسيير العلاقات الاقتصادية و التجارية هذا إلى إعطاء صورة خاطئة للسوق الداخلية التي كانت تبدو معزولة تماما عن التأثيرات الخارجية و بالتالي فإنه لم يكن باستطاعة سعر الصرف أن يؤثر على تطور الاقتصاد نتيجة ما سبق وجدت الجزائر نفسها أمام مشكلة المغالاة في قيمة الدينار و من ثم أمام قيمة وحدة الحساب الوطنية التي لم تكن تعبر لا على الاتجاهات السياسية الاقتصادية المتواجدة و لا على الضعف الهيكلي للاقتصاد الجزائري الناجم عن هذه السياسة ، وعلى هذا الأساس فقد عملت الجزائر الى القيام بعملية التخفيض محاولة بذلك الخروج من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق، فكانت البداية بتخفيض قيمة الدينار ما بين (1991-1994)¹ ثم قام بعد ذلك مجلس النقد القرض في جويلية 1994 بتحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التسعير بواسطة لجنة مشتركة ما بين البنك المركزي والبنوك التجارية، وصولا الى انشاء سوق صرف في 02 جانفي 1996، وذلك لما له من أهمية خاصة على الاقتصاد الوطني من خلال تأثيره على الميزان التجاري. ومنه تتمثل اشكالية الدراسة فيما يلي : ماهي العلاقة بين تخفيض العملة والميزان التجاري خلال الفترة 1980-2015؟

1.I- تعريف سعر الصرف :

لكل بلد علاقات اقتصادية ومالية مع باقي العالم يجب أن يكون له سعر صرف يعبر على تكافؤ العملة الوطنية مع العملات الأخرى. في هذا الإطار يظهر سعر الصرف كسعر نقدي للعملة الأجنبية. و يعرف كقيمة العملة المحلية بدلالة العملة الأجنبية (أو العكس)، أي يعبر على عدد وحدات العملة المحلية المقابلة لوحدة واحدة من العملة الأجنبية (أو العكس). يمكن التمييز بين ثلاث أنظمة للصرف و المتمثلة في:

- ✓ **نظام أسعار الصرف الثابتة:** هو نظام قابلية تحويل النقود أين يكون للأفراد حرية القيام بالصفقات التي يريدونها عند السعر القائم أثناء العملية التجارية و أين يقوم البنك المركزي بشراء و بيع العملات الأجنبية من أجل المحافظة على سعر صرف ثابت.
- ✓ **نظام أسعار الصرف المرنة:** هو نظام يحدد فيه سعر الصرف عن طريق العرض و الطلب أي السوق هي المتدخل الوحدية في تسعير العملة و بالتالي لا يوجد أية عوامل تعرق العملية التجارية بالعملات.
- ✓ **نظام الرقابة على الصرف:** تقوم الحكومة ضمن هذا النظام بتحديد سعر الصرف ولا تترك للأفراد حرية القيام بالعمليات التجارية التي يريدونها. لا تباع العملات الأجنبية هنا إلا تحت شروط محددة من طرف السلطات كما يجب على الأفراد بيع كل ما يجوزهم من العملات الصعبة للحكومة.

2.I- تعريف الميزان التجاري :

تعددت المفاهيم حول الميزان التجاري حيث أن مجملها تصب في سياق واحد، و عموما يمكن تعريفه على أنه " البيان الذي يشتمل على كافة البنود الدائنة و المدينة لكل الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات فهو يبين في معناه الضيق قيمة الصادرات و الواردات المنظورة خلال مدة معينة عادة ما تكون سنة¹. كما أنه " يمثل الفرق بين قيمة واردات بلد ما خلال فترة ما و بين قيمة صادراته، فإذا رجحت كفة الصادرات على كفة الواردات قيل إن البلد ذو ميزان تجاري ملائم أو موافق ، و إذا رجحت كفة الواردات على كفة الصادرات قيل إن البلد ذو ميزان تجاري غير ملائم أو غير موافق. يتأثر الميزان التجاري بالعديد المؤثرات الاقتصادية ذكر منها²:

✓ **تغير المستوى العام للأسعار:** إذا كانت الأسعار المحلية للدولة مرتفعة فإن طلبها الداخلي و الخارجي على سلعها ينخفض، لأن الأسعار تعتبر من وجهة نظر المستهلك المحلي الأجنبي مرتفعة، مما يعمل هذا على تقليص الصادرات المحلية و ارتفاع قيمة الواردات من السلع و الخدمات الأجنبية نحو الداخل، هذا بدوره يسمح لميزان المدفوعات أن يحقق عجزا أو العكس

✓ **تغير مستوى الدخل:** إن ارتفاع مستويات الدخل للدول يدفعها إلى رفع نفقاتها من السلع و الخدمات الأجنبية، لاسيما الدول التي ترغب في تنمية اقتصادها لكن هذا يمكن أن يترتب عنه عجزا في ميزان المدفوعات خلال السنوات التي تعقب ارتفاع دخلها.

I.3- تعريف التخفيض:

تتمثل عملية التخفيض في تغير سعر الصرف الرسمي للعملة بالنسبة إلى عملة دولية مرجعية (ذهب دولار فرنك فرنسي... الخ) وينجم التخفيض عن عدم قدرة البلد على تحقيق الهدف المسطر من طرف السلطات المالية من ناحية الصرف في إطار سياسة اقتصادية معينة سواء كانت مرتبطة بعقود مالية أم لا يجب التمييز بين مصطلح "التخفيض" (dévaluation) للعملة و "تدهور قيمة" العملة (dépréciation)؛ يستعمل هذا الأخير في حالة حركة سعر الصرف محددة تلقائيا من طرف السوق أين يلاحظ خسارة متواصلة في قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية.

I.4- سياسة تخفيض العملة وانخفاض العملة:

هناك مشكلة التداخل في المصطلحات، فعبارة التدهور Dépréciation و كذلك التخفيض Dévaluation والرفع من قيمة العملة Réévaluation. يأخذ التخفيض في العملة مكانه عندما يكون سعر العملات الأجنبية في ظل نظام الصرف الثابت، يزداد بقرار رسمي، و عكس التخفيض و هو الرفع.

✓ **بالنسبة لسياسة رفع أو ارتفاع قيمة العملة:** تركز سياسة رفع سعر الصرف التي ينتهجها البنك المركزي على التدخل المستمر في سوق الصرف و التوظيف الضخم للصرف الأجنبي القائم على بيع العملة الأجنبية و شراء العملة المحلية، و نقول عن عملة ما أنها مقدرة أكبر من قيمتها الحقيقية عندما يكون سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحر، و في هذه الحالة تنشط عملية المضاربة، حيث لا يمكن أن نتكلم عن تجاوز العملة لقيمتها الحقيقية إلا إذا كان السعر الرسمي لا يعكس السعر التوازني الذي يحد من العجز في ميزان المدفوعات في المدى الطويل.

✓ **أما بالنسبة لسياسة التخفيض في قيمة العملة** الوطنية فهي تتم بطريقة مباشرة من خلال التدخل المباشر من قبل السلطات النقدية بتخفيض قيمة عملتها مقارنة بالسعر الرسمي الثابت و هذا ما يحدث في الدول التي تتبع نظام الصرف الثابت، و إما بطريقة أخرى غير مباشرة و يكون ذلك من خلال قوى العرض و الطلب أو اتباع سياسات و اجراءات نقدية و مالية. و في الحياة العملية غالبا ما تقوم الدول بتخفيض قيمة عملتها كوسيلة للتغلب على مشاكلها الاقتصادية و بالأخص مشاكل الميزان الحسابي.

I.5- أسباب تخفيض العملة:

إن لعملية التخفيض عدة أسباب إضافة إلى عجز الميزان التجاري و يمكن حصر هذه الأسباب على حسب النتائج المراد الوصول إليها. نذكر منها³:

✓ **عجز الميزانية:** يحدث عجز الميزانية في حالة الانكماش الاقتصادي بسبب انخفاض موارد الميزانية المرتبطة بالدخل الذي يتقلص في هذه الحالة. إذا لم تستطع السلطات التحكم في هذا العجز، فإنه سوف يزيد الفرق بين تطور الدخل و تطور الإنتاج حدة. الشيء الذي يمكن من خلق حالة تضخم.

- ✓ **الانتعاش التضخمي كعملية مدمرة للتوازن الخارجي:** تغير العملية الانتعاشية في بادئ الأمر تدفق تبادل السلع و الخدمات مع الخارج، و بالتالي سيفقد الميزان التجاري توازنه و بعد ذلك ستتغير حركة رؤوس الأموال.
- ✓ **بنية التبادلات الخارجية :** هي من بين العوامل الحساسة الخاصة بتأثر الاقتصاد بالضغوطات التضخمية فالبلد الذي وارداته ضرورية من أجل النمو و الذي لا ينتج سلع إحلالية في حين تكون صادراته غير مرنة سيعرف تدهور ميزانه التجاري حتى وإن كان النمو عالميا، لأن الطلب على الواردات سيتطور بسرعة أكبر من تطور الطلب على منتجاته.
- ✓ **مكانة التجارة الخارجية في الدخل الوطني :** كلما كانت حصة التجارة الخارجية في الدخل الوطني كبيرة كلما أصبح الاقتصاد مرتبط بالطلب الخارجي و بالتالي حساس إلى اختلال ميزانه التجاري. سيؤدي الانتعاش إلى تدهور الميزان التجاري بالتناسب مع الميزات الخاصة لهذا النمو عن طريق النشاط الخارجي و بنية التجارة الخارجية لهذا البلد.

6.I- شروط تخفيض العملة و حدود اختيار نسبته:

- أثبتت التجربة البشرية (في البلدان النامية على وجه التحديد) والنظرية الاقتصادية على حد سواء، أن العلاقة بين تخفيض قيمة العملة والحد من عجز الميزان التجاري وتخفيض الاقتصاد الوطني ليست علاقة آلية، وإنما علاقة مشروطة بعوامل ومحددات عديدة منها ما يلي⁴:
- ✓ تتوقف على مرونة الإنتاج الداخلي من السلع والخدمات القابلة للتصدير، و هل يستطيع ذلك الإنتاج أن يتزايد بنسبة تجارية انخفاض سعر الصرف.
- ✓ يتوقف على مرونة الطلب في الخارج على الإنتاج المحلي من سلع وخدمات قابلة للتصدير وهل يتزايد هذا الطلب بنسبة تتمشى مع تخفيض سعر الصرف.
- ✓ تتوقف نجاح عملية تخفيض العملة كذلك على مرونة الطلب الداخلي على السلع والخدمات الخارجية الصالحة للاستيراد، وهل يقل هذا الطلب نتيجة التخفيض الذي حدث في سعر الصرف المحلي.
- ✓ ضرورة توفر الاستقرار في الأسعار المحلية، وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة ارتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية.
- ✓ عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملتها مما يزيل الأثر المترتب على التخفيض استجابة السلع المصدرة للمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.
- على الرغم من ذلك فإن اجراء التخفيض اجراء غير مضمون فمهما كان نجاحه فهو يبقى كإجراء مؤقت ونتائجه مؤقتة كما أن هذا الاجراء قد يؤدي لتدابير مماثلة من دول أخرى فقد تلجأ إلى ما يسمى بسباق التخفيض أو التنافس على التخفيض.
- أما بالنسبة لحدود اختيار نسبة نجاح سياسية تخفيض العملة فليس لعملية تحديد نسبة التخفيض أية طريقة حسابية موضوعية تمكن من إعطاء معدل تخفيض العملة بطريقة دقيقة. إنما يجب أن يخضع القرار إلى عدة دراسات يمكن أن تكون نتائجها متناقضة فيما بينها. لا يمكن استنتاج الربح الناجم عن تنافسية الصادرات إلا إذا كان معدل التخفيض مرتفعا. بالفعل فيجب الأخذ بعين الاعتبار الآثار الميكانيكية لعملية التخفيض على الأسعار الوطنية عن طريق ارتفاع أسعار الواردات وارتفاع الأسعار المسبب من طرف توقعات العملاء الاقتصاديين، في حين إذا كانت نسبة التخفيض ضئيلة فهذا لا يكفي لإحداث تحويل مجرى التدفقات التجارية لأنه من جهة ليس السعر المعيار الوحيد لاختيارات المستوردين الأجانب و من جهة أخرى فإن تيارات التبادل ليست مرنة نسبيا كما أنها مرتبطة أيضا بشروط التمويل.

7.I- ميكانيزم أثر تخفيض العملة :

لقد شاهدنا من خلال الشروط السابقة؛ كيف يتم تأثير تخفيض العملة على الميزان التجاري خلال الدخل والاستيعاب. أما الأثر من خلال السياسة المالية فيتم أولا عبر الميكانيزم النقدي⁵. حيث أنه سوف يرفع التخفيض من مستوى الأسعار وذلك بتخفيض القيمة الحقيقية للنقود المتواجدة. بالتالي، سيرتفع الاكتناز مؤديا بذلك إلى انخفاض الإنفاق العمومي النسبي للدخل محدثا بذلك فائض في السلع المحلية مما يسبب انخفاضاً في الأسعار الداخلية لصالح انتعاش الصادرات. حيث أن السلع المحلية ستتنافس من ناحية السعر السلع الأجنبية وبالتالي سيرتفع الطلب الأجنبي عليها. كما أن الواردات ستعرف انخفاضاً نتيجة ارتفاع أسعارها بالعملة الأجنبية مقارنة بالأسعار الداخلية. إضافة إلى ذلك، وبما أن نفقات الدولة انخفضت فإن ذلك يعني انخفاضاً للاستثمارات ومنه انخفاض الطلب على السلع والخدمات الأجنبية. فيما يخص إيرادات الدولة، فبارتفاع الدخل سيرتفع الطلب مسببا حركة تضخمية للأسعار ولمواجهة ذلك على السلطات فرض ضريبة على الدخل مما سيرفع من الإيرادات الجبائية.

إن للسياسة المالية والنقدية أثر ليس على الميزان التجاري فحسب وإنما أيضا على ميزان رؤوس الأموال، حيث أن الدولة تجدد نفسها مضطرة إلى الاستدانة من أجل تغطية عجزها مقابل شروط متمثلة في الدفع لآجال محددة وبفوائد متفق عليها. من ناحية أثر التخفيض على ميزان رؤوس الأموال عبر الطريق النقدي؛ فإن النظرية الاقتصادية تنص على أن أي ارتفاع في عرض النقود و الممثل لفائض بالنسبة للأصول المرغوبة، يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات و ذلك على حساب اختلال ميزان المدفوعات، حيث أنه إذا ارتفع عرض الدين أكثر من طلب النقود فإن احتياطات الصرف سوف تنخفض بنفس النسبة. لن تنخفض احتياطات الصرف إلا إذا كان تدفق رؤوس الأموال في المدى المتوسط والطويل غير قادر على تغطية عجز الميزان التجاري. يعني هذا أنه طالما تواجد تدفق رؤوس الأموال فإن للأثر النقدي فعالية. لكن يجب مواجهة، في المدى البعيد، مشكلة التحويلات و هذا لن يكون ممكنا إلا إذا كان رصيد الميزان الجاري موجبا. إذن فإن المشكل يكون مطروحا على مستوى الكتلة النقدية الفائضة التي يجب امتصاصها. و لن يتم ذلك إلا عن طريق عملية التخفيض التي سوف ترفع من الأسعار الداخلية و من ثم يرتفع الطلب على النقود مؤديا إلى انخفاض الكتلة النقدية خاصة إذا عملت السلطات على فرض قيود على عملية الإصدار النقدي.

أما الأثر عن طريق السياسة المالية، فإن عجز الميزانية يعتبر السبب الرئيسي و المباشر في عجز ميزان المعاملات الجارية خاصة إذا اعتبرنا أن الاستيعاب الفردي ثابت. من أجل تغطية عجزها تضطر الدولة إلى الاستدانة من المؤسسات المالية الأجنبية مما يؤدي إلى اختلال الميزان الجاري عن طريق ارتفاع الواردات و ارتفاع الفوائد لصالح الدين الخارجي و هكذا تصبح تدور في حلقة مفرغة من أجل كسرها تجبر السلطات على اتخاذ قرارات صارمة فيما يخص السياسة المالية و ذلك بالرفع من الإيرادات و تخفيض النفقات عن طريق

- ✓ تحديد سقف توسع القرض.
- ✓ مستوى احتياطات الصرف.
- ✓ فرض قيود على النفقات الجارية.
- ✓ تحديد الإعانات والاستثمارات.
- ✓ تحسين نظام الضرائب.

II - الطريقة والأدوات :

II. 1- دراسة تحليلية:

من خلال التطرق إلى مراحل تطور الاقتصاد الجزائري يمكننا ملاحظة أن هذا الأخير يساير وجود اقتصاديات موازية تتوافق و مختلف المراحل التي مر بها الدينار الجزائري، بالإضافة إلى سياسة الحماية الإدارية المتبعة طيلة سنوات و التي مثلت حاجزا في وجه سرعة التنفيذ وسير العمليات و الصفقات التجارية و المالية. لتفادي ذلك و بما أن سعر الصرف الدور الهام في السير الحسن للسياسات الاقتصادية والمالية؛ يجب أن يكون كل تدخل على قيمته أو على سعر صرفه ضمن سياسة تصحيح الاختلالات. حتى نعرف كيف كان دور التخفيض في عملية التصحيح هذه؛ يجب أن نتعرف أولا على أهم الميكانيزمات الاقتصادية والمالية و علاقاتها مع سعر الصرف وذلك من خلال دراسة الدور الذي لعبه الدينار و معرفة أهم التغيرات التي طرأت على الاقتصاد الجزائري نتيجة تغير سياسة الصرف و ما إذا كانت الاختلالات المتواجدة طيلة مرحلة ما قبل التخفيض تفسر بما فيه الكفاية قرار تطبيق التعديل على سعر صرف الدينار الجزائري وذلك بتخفيضه خلال عدة مراحل.

II. 1-1 دور سعر الصرف في التبعة الاقتصادية للجزائر:

حتى نتمكن من تحديد دور سعر صرف الدينار يجب تحديد أولا علاقته مع مختلف العناصر المالية و الاقتصادية. من أجل ذلك سوف نتطرق إلى درجة انفتاح الاقتصاد الوطني نحو الخارج و التأثير الذي يمارسه سعر الصرف على بعض العناصر كمتغير معدلات التبادل والعلاقة بين الإنتاج الوطني و الواردات. و من أجل معرفة مدى دور سعر الصرف في التبعة الاقتصادية للجزائر نستخدم درجة الانفتاح الاقتصادي عن طريق تحديد أهمية كل من الصادرات و الواردات و ذلك بحساب معامل الانفتاح كآتي⁶:

الصادرات + الواردات

معامل الانفتاح =

2 × الناتج الوطني الخام

فكلما ارتفع هذا المعامل كان الاقتصاد أكثر انفتاحا نحو العالم الخارجي، حيث نلاحظ من خلال الشكل رقم (1) أن درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري كانت مرتفعة خلال الثمانينات خاصة في 1980 و نهاية سنة 1985 أين ارتفع سعر البترول و مثلت حصة الصادرات 40 % من الناتج الوطني الخام، بعدها بدأ ينخفض هذا المعامل تدريجيا خاصة في نهاية الثمانينات و التي صادفت الصدمة البترولية في 1986. أما خلال العشرية الماضية فقد قد تراوح معدل الانفتاح التجاري بين 08% و 21% كأقصى حد.

II. 1-2 مراحل تخفيض قيمة الدينار الجزائري:

✓ المرحلة الأولى 1964-1994:

قسمت هذه المرحلة إلى ثلاثة مراحل كما يلي:

***سعر الصرف الثابت 1964/1994:** منذ اصدار الدينار الجزائري 1964/01/10 تميز بالاستقرار والثبات وبرز هذا التثبيت ضمن النظام السائد الذي يقضي بتسخير كل الأدوات الاقتصادية لهدف تحقيق المخططات التنموية من طرف السلطات المركزية. وقد أعطى سعر صرف العملة خلال هذه المرحلة قيمتين، القيمة الأولى تحددها السلطات النقدية إداريا، أما القيمة الثانية فتحدد في السوق الموازية كما تميزت هذه المرحلة بحرية تحويل العملة و انتقالها مما تسبب في تهريب رؤوس الأموال وبالتالي التأثير في ميزان المدفوعات⁷. و في ظل هذه المرحلة حددت الجزائر سعر صرف الدينار الجزائري ما يعادل 0.8 غ من الذهب و كان: 1NF= 1DA. لذلك أطلق على الدينار الجزائري في هذه المرحلة اسم الفرنك الجديد و مع سقوط اتفاقية بريتن وودز انتقلت الجزائر إلى مرحلة أخرى وهي تعويم أسعار الصرف (تعويم العملة الوطنية)⁸.

***تعويم العملة 1987/1974**: قامت الجزائر في هذه المرحلة بتحديد قيمة الدينار على أساس سلة مكونة من 14 عملة حيث منحت لكل عملة منها ترجيحاً محدداً على أساس وزناً في التسديدات الخارجية بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي (أنظر الجدول رقم 01)⁹.

***التسيير الآلي لسعر الصرف مارس 1987**: نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار البترول و تدهور قيمة الدولار الأمريكي باعتباره الأداة الأساسية مقابل للمعاملات مع الخارج فان الدينار الجزائري بدأ يعرف انخفاضات متتالية و بدأت تتخذ إجراءات أخرى تصب في الاتجاه العام الذي شرع فيه من أجل التوجه نحو اقتصاد السوق و بموجب نظام البنوك والقرض لسنة 1986 أصبح للبنوك التجارية والبنك المركزي أكثر من دور في مجال الصرف و إعادة التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالصرف والتجارة. وقد تمت عملية تعديل معدل سعر صرف الدينار وفقاً للطريقة التالية:

● **الانزلاق التدريجي**: طبقت هذه الطريقة 1987/1991 حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4.9 دج/دولار في نهاية 1987 إلى 17.7 دج/دولار في نهاية شهر مارس 1991

● **التخفيض الصريح**: طبقت هذه الطريقة بعد أن اتخ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار التخفيض بنسبة 22% بالنسبة للدولار وهذا ليصل إلى 22.5% للدولار الواحد و قد تميز سعر صرف الدينار بالثبات والاستقرار إلى غاية 1994 قبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي، حيث أجري تعديل طفيف لم يتعدى 10% و كان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض والنقد بتاريخ 10/04/1994 بتخفيض 40.17% و على ضوء هذا أصبح سعر صرف الدينار 36 دج/الدولار¹⁰.

✓ **المرحلة الثانية ما بعد 1994 إلى غاية يومنا هذا**: بعد أن قامت الجزائر بتخفيض الدينار الجزائري وذلك ما بين شهر أفريل و سبتمبر 1994 فقد حددت خلال هذه السنة نظام سعر صرف بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية و بين سنتي 1995-1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% و تبعه انخفاض بحوالي 13% بين سنتي 1998/2001 وتواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهراً الموالية وهذا منذ أوائل 2002. وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح بين 2% و 5% وه ذا الاجراء يهدف أساس الى الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في السوق السوداء مقابل ابراز العملات الأجنبية. وخلال الفترة الممتدة بين جوان وديسمبر 2003 ارتفعت قيمة الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11% وارتفع سعر الصرف الحقيقي بنسبة 7.5%. وفي سنة 2005 وصل سعر صرف الدينار الجزائري إلى حوالي 72.66 دج/\$ و في سنة 2006 انخفض إلى حوالي 75.65 دج/\$ ثم إلى 69.44 دج/\$ سنة 2007. وان حقيقة الوضعية الصعبة في الوقت الحاي هي أن القدرة الشرائية للدينار الجزائري أصبحت ضعيفة جداً بحث وصل سعر الصرف الدينار الجزائري إلى أدنى مستوياته بنسبة 80.74 دج/\$ سنة 2014 ثم 100.53 دج/\$ سنة 2015¹¹.

II. 1- 2- أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري:

إن الأثر المنتظر من جراء تطبيق سياسة التخفيض هو تحسين الميزان التجاري كما أن الهم الوحيد للتصحيح الهيكلي هو عودة ميزان المدفوعات إلى حالة التوازن، بينما أن القيود النقدية و سياسة الميزانية ما هما إلا إجراءات مرافقة للتمكن من الوصول إلى الهدف المسطر.

حيث نلاحظ أن نسبة الواردات على الناتج الوطني الخام هي في معظم الأحيان أكبر من نسبة الصادرات على الناتج الوطني الخام وهذا ما يدل على العجز المزمّن للميزان التجاري الذي عرفته الجزائر في معظم سنوات السبعينات والثمانينات ومنتصف التسعينات. ليعرف بعد ذلك الميزان التجاري فائض طيلة الفترة الممتدة 1995-2013 وذلك نتيجة ارتفاع صادرات النفط، أما خلال السنوات القليلة الماضية فقد عرف الميزان التجاري عجزا تراوح بين 10-15% من PIB.

بخصوص الواردات في بداية التسعينات إلى قيود جد صارمة، فقد انخفضت تلك المصنفة كغير رسمية ب 3.33% ما بين 1991 و 1992 في الوقت الذي كانت فيه العملة المحلية تنخفض في السوق الموازية للصرف. ارتفعت القيمة المعبر عليها بالدينار الجزائري لواردات السلع الوسيطة بصفة معنوية بين 1989 و 1991¹². غير أن نسبتها في إجمالي الواردات بقيت منخفضة مقارنة بالمستوى الذي كانت عليه في السنوات 1985 و 1987 حيث انخفضت إلى أقل من 20% في 1990 و استقرت في معدل 22% سنتا 1991 و 1992. في حين انخفضت النسبة المتعلقة بالواردات الرسمية إلى مستوى 27% بعدما وصلت إلى 35% في 1987. نشير إلى أن تموين الجهاز الإنتاجي بالسلع الوسيطة كان يتم من خلال الواردات التي لم يكن يتم دفع ثمنها (كباقي السلع المستوردة الأخرى) الشيء الذي زاد من حجم الديون. أما خلال العشرية الأخيرة فقد لوحظ انخفاض بالنسبة للتجهيزات الصناعية التي استقرت عند 9.57 مليار دولار (سنة 2017) مقابل 10.56 مليار دولار (سنة 2016)، والمنتجات نصف المصنعة التي بلغت 7.2 مليار دولار مقابل 7.84 مليار دولار، والمنتجات الخام ب 999 مليون دولار مقابل 1.05 مليار دولار، وبالمقابل ارتفعت واردات المنتجات الغذائية حيث قدرت ب 5.9 مليار دولار مقابل 5.4 مليار دولار، ومنتجات الطاقة و المشتقات النفطية إلى 1.09 مليار دولار مقابل 838 مليون دولار، ومنتجات التجهيز الفلاحي إلى 439 مليون دولار مقابل 312 مليون والمواد الاستهلاكية غير الغذائية إلى 5.65 مليار دولار مقابل 5.59 مليار دولار وهذا ما يوضحه الجدول رقم (02).

أما الصادرات فيما يخص الصادرات، فلا تزال المحروقات حائزة على أكبر حصة بنسبة تتراوح بين 94-97%. و قد عرفت ارتفاعات في 1991 عند مرحلة أزمة الخليج التي كانت السبب الرئيسي في ارتفاع أسعار البترول. أما الارتفاعات المسجلة منذ 1994 فهي ناتجة عن:

- ارتفاع أسعار المحروقات.
- تحرير التجارة الخارجية.
- تخفيض الدينار في سنة 1994.
- ارتفاع الإنتاج الداخلي الذي شكل فائضا قابلا للتصدير.

من خلال الجدول رقم (03) لقد فاقت النتائج المحصل عليها و الخاصة بالتجارة الخارجية كل توقعات السلطات الاقتصادية

لكننا لا يمكن أن ننسبها إلى عملية التخفيض فقط، فهذه النتائج كانت حصيلة عدة عوامل إضافية نذكر منها:

- ارتفاع أسعار البترول في أواخر التسعينات بينما كانت الجزائر تتوقع أن يكون منخفضا مما أدى إلى ارتفاع صادرات المحروقات.
- انخفاض الطلب على الواردات.
- انخفاض الطلب الإجمالي بسبب انخفاض القدرة الشرائية.
- تقلص الاستثمارات.

II. 2- دراسة قياسية:

II. 2- 1- الصياغة الرياضية للنموذج:

يرتبط الميزان التجاري بعلاقة طردية مع سعر الصرف حيث يعمل الارتفاع في سعر الصرف على انخفاض الأسعار المحلية وارتفاع الأسعار الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية و زيادة الطلب المحلي و الأجني على المنتجات المحلية و منه زيادة الواردات.

بافتراض وجود علاقة خطية بين المتغير التابع و المستقل يمكن التعبير عن الدالة بالصيغة الرياضية التالية:

$$TCH = f(BEC)$$

و بصيغة اخرى:

$$TCH = a_1 + a_2 BEC + \varepsilon_t$$

حيث:

TCH : سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

BEC : رصيد الميزان التجاري.

a_1 : الثابت.

a_2 : الميل الحدي الذي يحدد العلاقة بين المتغيرين.

ε_t : الخطأ العشوائي.

II-2- دراسة الاستقرار:

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية و هو شرط من شروط التكامل المشترك، و تعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرار السلاسل الزمنية، و معرفة الخصائص الاحصائية و معرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث تكاملها، ورغم تعدد اختبارات حذر الوحدة إلا أننا سوف نقوم باستخدام اختبارين Augmented Dickey-Fuller و اختبار Phillip-Perron.

II-2-3 اختبار السببية لجرانجر:

نستعمل في اختبارنا هذا الفروق الأولى لكل من سعر الصرف و الميزان التجاري الجزائري وتظهر نتائج الاختبار في الجدول رقم 04.

II-2-4 اختبار التكامل المتزامن:

في هذه المرحلة سنقوم باختبار التكامل المتزامن باستخدام منهجية Granger and Engle للبحث عن امكانية وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات في المدى الطويل. كخطوة أولى نقوم بتقدير العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية و لكي نتحقق علاقة التكامل المتزامن يجب أن تكون بواقي الانحدار مستقرة عند المستوى $I(0)$. الخطوة الموالية هي اجراء اختبار جذر الوحدة للبواقي و هذا بغرض الكشف عن وجود تكامل مشترك في النموذج، حيث يمكن الكشف عن سكون سلسلة البواقي باختبار جذر الوحدة و بما أن سلسلة البواقي ساكنة عند المستوى يمكن استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM). حيث في الخطوة الأولى تم تقدير علاقات المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى

$$TCH_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta} BEC_t + e_t (ECM)$$

ثم كخطوة ثانية: تقدير علاقات النموذج الحركي (المدى القصير)

$$\Delta TCH_t = \alpha_1 BEC_t + \alpha_2 e_{t-1} + U_t (\alpha_2 < 0)$$

III- النتائج ومناقشتها :

من خلال الجدول رقم (4) و (5) الخاصين بدراسة الاستقرارية أنه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأن المتغيرات بها جذر للوحدة، إلا أنه يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفروق الأولى بها، مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الرتبة (1) $I(1)$ و أن الفروق الأولى لها من الرتبة (0) $I(0)$. وعليه بما أن جميع السلاسل ساكنة و من رتبة متساوية $I(1)$ يمكننا اجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة أنجل جرانجر كونه أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في دراستنا و البالغة 35 مشاهدة خلال الفترة الزمنية 1980 إلى 2015. ثم كخطوة ثانية نقوم باختبار السببية لجرانجر حيث نستعمل في اختبارنا هذا الفروق الأولى لكل من سعر الصرف و الميزان التجاري الجزائري وتظهر نتائج الاختبار في الجدول (6) حيث تقوم النظرية الاقتصادية على وجود علاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري حيث أن تخفيض قيمة العملة يحسن من الصادرات و يخفض من الواردات مما يؤدي إلى تحسن الميزان التجاري ككل لكن نظرا لأن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بامتياز قمنا بدراسة العلاقة السببية بين الميزان التجاري إلى سعر الصرف حيث يظهر الجدول السابق وجود علاقة سببية بين الميزان التجاري و سعر الصرف في اتجاه واحد أي من الميزان التجاري إلى سعر الصرف. وعليه بما أن هناك علاقة سببية بين الميزان التجاري و سعر الصرف في اتجاه واحد، وبما أن هذه المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة (الدرجة (1) $I(1)$) لذا يمكن استخدام طريقة أنجل جرانجر (1987) ذات المرحلتين في إطار تحليل مفهوم التكامل المشترك.

الخطوة الأولى نقوم بتقدير العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية و لكي نتحقق علاقة التكامل المتزامن يجب أن تكون بواقي الانحدار مستقرة عند المستوى $I(0)$. من الجدول رقم (7) تظهر النتائج وجود علاقة طردية بين الميزان التجاري و سعر الصرف في الجزائر حيث كلما ارتفع الميزان التجاري ب 1.07 وحدة يرتفع سعر الصرف بوحدة واحدة من جهة، و من جهة أخرى فإن وفق دراسة العلاقة السببية لجرانجر اتضح عدم وجود علاقة بين تخفيض قيمة العملة و الميزان التجاري وهذا عكس النظرية الاقتصادية التي تقضي بوجود علاقة بينهما حيث كلما انخفض سعر الصرف تزداد الصادرات و تنخفض الواردات مما يحسن من وضعية الميزان التجاري و لكن بالنظر إلى الصادرات الجزائرية و التي تتكون من 95 % من المحروقات وتأثرها الكبير بأسعار النفط حيث كلما ارتفعت أسعار النفط زادت الصادرات الجزائرية و بدورها تؤدي إلى تحسن الميزان التجاري وفي حالة انخفاض أسعار النفط يحدث عجز في الميزان التجاري نتيجة لانخفاض الصادرات الجزائرية المتمثلة في النفط. وهذا ما لاحظناه خلال الأزمات التي شهدتها العالم خلال فترة دراستنا الممتدة من 1980 إلى 2015 لهذا كانت العلاقة من الميزان التجاري إلى سعر الصرف في اتجاه واحد. أما بالنسبة إلى معامل التحديد و الذي يساوي 0.13 أي 13% من التغيرات التي تحدث في سعر الصرف تكون نتيجة التغير في الميزان التجاري، بمعنى أن الميزات التجارية يفسر ما قيمته 13% من التغيرات في سعر الصرف أما النسبة الباقية و المقدرة ب 87 % تفسرها عوامل أخرى. فيما يخص جودة النموذج تقدر قيمة F المحسوبة ب 5.50 و هي أكبر من قيمة F الجدولية، إضافة لمعنويتها عند 5 % و 10 % و بالتالي فإن النموذج معنوي و مقبول إحصائيا أي النموذج مناسب لدراسة أثر تخفيض العملة على الميزان التجاري. وعليه يصبح النموذج كما يلي:

$$TCH = 36.87 + 1.07 BEC + e_t$$

بعد اجراء اختبار جذر الوحدة للبواقي نلاحظ من خلال الجدول رقم (8) أن فرضية جذر الوحدة نرفضها باستخدام اختبار KPSS عند مستوى المعنوية 1%، 5% و 10%، أي أن سلسلة البواقي ساكنة عند المستوى مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك أي وجود علاقة في المدى الطويل ما بين المتغيرات، و منه يمكن استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM). حيث من خلال الجدول رقم (9) تظهر نتائج تقدير النموذج ما يلي:

$$TCH_t = 36.87 + 1.07 BEC_t + e_t(ECM)$$

بعدها نقوم بتقدير علاقات النموذج الحركي (المدى القصير) حيث كانت النتائج كما يلي من خلال الجدول رقم (10) أن معامل حد التصحيح هو سالب (-0.11) و معنوي و بالتالي يتم التحقق من صحة تصحيح الخطأ، و هذا يعني أن سلوك المتغير التابع المتمثل في سعر الصرف يستغرق 7 فترات حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، كما يظهر من النتائج أن 11% من انحراف سعر الصرف عن مستوى التوازن في المدى الطويل سيتم تصحيحه كل 7 سنوات، كما نلاحظ عدم مساهمة الميزان التجاري في تفسير سعر الصرف في المدى القصير. فالصادرات المكونة للميزان التجاري تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية و حالة التوازن تعني عدم اتجاه الأسعار المحلية نحو التغير (ثبات الأسعار) و الذي يتحقق من خلال التوازن الداخلي، ونتيجة لهذا التوازن تتجه أسعار الصرف للثبات و عدم التغير ارتفاعا و انخفاضاً (يتحقق توازن خارجي) فلا يمكن الحكم على ثبات أسعار الصادرات في مدة قصيرة مما يدل على عدم وجود علاقة بين كل من الميزان التجاري و سعر الصرف في المدى القصير لذلك فترة 7 سنوات تعتبر فترة مناسبة في نموذج دراستنا ليصل الميزان التجاري إلى توازنه و بدوره يحافظ على استقرار أسعار الصرف وعدم ارتفاع أو انخفاض العملة.

IV- الخلاصة:

إن المغالاة في عملة ما يؤدي إلى آثار وخيمة على توزيع الموارد و ميزان المدفوعات ، حيث أن هذه الآثار متناقضة مع سياسة الاستدانة التي تفرض تحقيق فائض تجاري، فمحاولة التحكم في الصرف عن طريق قيود مفروضة من طرف السلطات سيشجع ظهور و تطور السوق الموازية و هروب رؤوس الأموال. بالنسبة للجزائر فقد بينت هذه الدراسة من خلال جانبها التحليلي أن أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة 1980-2015 أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري لم يؤثر بصورة كبيرة على الميزان التجاري لأن الهدف من التخفيض كان زيادة الصادرات والتقليل من الواردات لكن بالنسبة لبنية الاقتصاد الجزائري فهو اقتصاد ريعي، أما بالنسبة للدراسة القياسية فقد أثبتت نتائج المتحصل عليها من استخدام التكامل المشترك الى وجود علاقة سببية بين كل من سعر الصرف وتطور رصيد الميزان التجاري الجزائري في اتجاه واحد حيث أن المتغير المستقل (رصيد الميزان التجاري) يفسر الزيادة في سعر صرف العملة وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية .

أخيرا يمكننا القول أنه كان أثر التخفيض لم يكن إيجابيا على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث أن النتائج المحصل عليها غير كافية؛ صحيح أن الاقتصاد الجزائري قد حقق معدل نمو يقارب 3% بعدما أن كان في اختلالات حادة، لكن يبقى هذا المعدل ضئيل جدا. كما أن طبيعة التجارة الخارجية لا تسمح بضمان الاستقرار الاقتصادي بسبب عدم استقرار أسعار البترول. نضيف إلى ذلك أن سياسة التخفيض لم تنجح في رفع الطلب العالمي على السلع الوطنية ولا من تخفيض الطلب الوطني على السلع الأجنبية. في حين تدهورت القدرة الشرائية وتأزمت الأوضاع المالية لعدة مؤسسات التي لم تستطع مسايرة هذا التغير في الاقتصاد الوطني.

- الملاحق :

الشكل رقم (1): معامل الانفتاح التجاري

50

40
30
20
10
0

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا على الموقع الالكتروني التالي:

Statistiques mondiales et régionales, données – knoema.fr

الجدول (1): طبيعة عناصر السلة ونسبة التوزيع (%)

الدولار الأمريكي	الفرنك الفرنسي	دوتش مارك	الليبرا	الجنيه	الفرنك البلجيكي	الفرنك السويسري	البزنطة الاسبانية	الفلوران الارلندي	الدولار الكندي	الكورونة الدنماركية	الكورونة النرويجية	الشلينق النمساوي	الكورونة السويدية
40.15	29.2	11.5	4	3.85	2.5	2.25	2	1.5	0.75	0.2	0.10	0.5	1.5

المصدر: بنك الجزائر، نقلا عن مولاي بوعلام، سياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية، مذكرة ماجستير، اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2005، ص 46

الجدول رقم (02): تطور أهم واردات الجزائر خلال الفترة الممتدة 2006-2017

السنوات	واردات المواد الخام الزراعية	استيراد الوقود	واردات الأغذية	استيراد المنتجات المصنعة	استيراد سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
2006	2,1	1,1	19,2	75,8	5,9
2007	2,3	1,1	19,8	74,9	4,6
2008	1,6	1,4	21,4	74	4,7
2009	1,5	1,1	16,3	79,8	3,7
2010	1,6	2,1	16,3	78,4	3
2011	1,5	2,3	22,8	71,8	3,4
2012	1,5	9,7	19,9	67,4	4
2013	1,4	7,8	19,1	70,1	4,2
2014	1,6	4,9	20,1	72	5,1
2015	1,4	4,6	19,3	73,1	5,4
2016	1,4	3,4	19	74,5	5,2
2017	1	4,2	20,2	73	4,9

المصدر: المصدر: من اعداد الباحثين استنادا على الموقع الالكتروني التالي:

➤ Statistiques mondiales et régionales, données – knoema.fr

الجدول (03): تطور أهم صادرات الجزائر خلال الفترة 2006-2017

السنوات	تصدير التكنولوجيا العالية	تصدير المعادن والخامات	تصدير الوقود	صادرات المواد الغذائية	صادرات المواد الخام الزراعية	صادرات المصنوعات ك
2006	1,6	0,7	97,9	0,2	0	1,2
2007	0,7	0,5	97,8	0,2	0	1,5
2008	0,7	0,6	97,6	0,2	0	1,6

1,6	0	0,3	97,7	0,5	0,7	2009
1,8	0	0,6	97,3	0,3	0,5	2010
2	0	0,5	97,2	0,3	0,2	2011
2,2	0	0,4	97,1	0,2	0,1	2012
2,5	0	0,6	96,7	0,2	0,2	2013
3,5	0	0,5	95,8	0,2	0,2	2014
4,7	0	0,7	94,3	0,3	0,2	2015
4,6	0	1,1	94	0,3	0,3	2016
4,3	0,1	1	94,5	0,2	0,6	2017

المصدر: المصدر: من اعداد الباحثين استنادا على الموقع الالكتروني التالي:

➤ Statistiques mondiales et régionales, données – knoema.fr

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا على نتائج اختبار Augmented Dickey-Fuller (4):

القرار	ADF				المتغير	الفرق
	القيمة الحرجة عند %10	القيمة الحرجة عند %5	القيمة الحرجة عند %1	القيمة المحسوبة		
عدم رفض H_0	-1.61	-1.95	-2.63	-1.53	BAC	BAC
رفض H_0	-1.61	-1.95	-2.63	-6.00	D(BAC)	
عدم رفض H_0	-1.61	-1.95	-2.63	1.55	TCH	TCH
رفض H_0	-1.61	-1.95	-2.63	-2.23	D(TCH)	

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على نتائج Eviews 8

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على نتائج اختبار Phillip-Perron (5):

القرار	PP				المتغير	الفرق
	القيمة الحرجة عند %10	القيمة الحرجة عند %5	القيمة الحرجة عند %1	القيمة المحسوبة		
عدم رفض H_0	-1.61	-1.95	-2.63	-1.53	BAC	BAC
رفض H_0	-1.61	-1.95	-2.63	-6.00	D(BAC)	
عدم رفض H_0	-1.61	-1.95	-2.63	1.64	TCH	TCH
رفض H_0	-1.61	-1.95	-2.63	-2.12	D(TCH)	

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على نتائج Eviews 8

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على نتائج اختبار Granger causality test (6):

المشاهدات	D	فرضية العدم	F-Statistique	الإحتمالية
	1	(BAC) لا تسبب (TCH)	5.47	0.02
	1	(TCH) لا تسبب (BAC)	0.51	0.47

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على نتائج Eviews 8

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على نتائج اختبار Granger causality test (7):

المتغير التابع (TCH)			
المتغيرات التفسيرية	المعلومات	إحصائية t	الإحتمال
C	36.87	5.73	0.0000
BAC	1.07	2.34	0.024
$R^2 = 0.13$ $F_{cal} = 5.50$ $DW = 0.15$			

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على نتائج Eviews 8

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على نتائج اختبار KPSS (8):

عند المستوى	سلسلة البواقي	القيم الحرجة عند 1%	القيم الحرجة عند 5%	القيم الحرجة عند 10%
KPSS	0.08	0.21	0.14	0.11

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على نتائج Eviews 8

الجدول رقم (9): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

المتغير التابع D (TCH)			
المتغيرات التفسيرية	المعاملات	إحصائية t	الاحتمال
DBAC	-0.24	-2.18	0.0380
E(-7)	-0.11	-3.27	0.0020
DW = 1.22		R ² = 0.13	

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على نتائج Eviews 8

- الإحالات والمراجع :

¹ - عبد المجيد قدي (2005)، "مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 116

² ناصر مراد (2018)، "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر (1986-2015)"، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كلي ومالية دولية، جامعة البليدة، ص 8. على الموقع:

<http://univ-blida2.dz/vrpfgrs/wp-content/uploads/sites/7/2018/05/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D8%AE%D8%B5-1.pdf> (تاريخ الاطلاع: 12.09.2019)

³ Cahiers de la réforme N° 5: 1989 «le DINAR ALGERIEN» -Edition ENAG- P120

⁴ - منهوم بلقاسم (2013)، "أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات، دراسة قياسية (1970-2009)"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، ص 108. على الموقع: <http://www.univ-oran2.dz/index.php/fr/2017-02-02-10-56-55/1079-1970-2009> (تاريخ الاطلاع: 12.09.2019)

⁵ - OKRUEGER A. 1985 « La détermination du taux de change » - op-cit p 38 - P 109

⁶ - عبد المجيد قدي (2011)، "البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي"، الطبعة الأولى، دار بلقيس، الجزائر، ص 199.

⁷ - بلعزوز بن علي (2006)، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 21.

⁸ - منهوم بلقاسم (2013)، "أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة على ميزان المدفوعات، دراسة قياسية (1970-2009)"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، ص 118. على الموقع: <http://www.univ-oran2.dz/index.php/fr/2017-02-02-10-56-55/1079-1970-2009> (تاريخ الاطلاع: 12.09.2019)

⁹ - أميرة ادريس (2010)، "أثر سياسة سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري (2000-2009)"، ورقة بحثية، كلية إدارة المال والأعمال، قسم اقتصاديات إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، ص 17 على الموقع: dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/Driss-Amira.mag.Pdf. (تاريخ الاطلاع: 12.09.2019)

¹⁰ - محمد راتول (2013)، "الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقييم"، اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، ص 245 على الموقع: <https://iefpedia.com/arab/?p=14636> (تاريخ الاطلاع: 12.09.2019)

¹¹ - أحمد سالمي (2015)، "اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري، دراسة حالة 1970-2014"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 5، ص 30 على الموقع: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/97469> (تاريخ الاطلاع: 12.09.2019)

¹² - بن زيان راضية (2001)، "دراسة قياسية واقتصادية لأثر التخفيض على الميزانية، الميزان التجاري وميزان المدفوعات في الجزائر"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، ص 95 على الموقع: <https://www.ccdz.cerist.dz/admin/notice.php?id=124215> (تاريخ الاطلاع: 12.09.2019)